المناور لمعرفي : ما أسباب طلبات الاستقالة الجماعية في إدارة سلامة الطيران

وجه النائب أسامة المناور سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي في شأن الطيران المدني في الكويت.

وطالب المناور إفادته وتزويده بالآتي:

1 – هل علاقة المنشأة التعليمية المعتمدة في الطيران المدني تعتمد على تطبيق لوائح سلامة الطيران المدني الكويتي «kcasr–part–147»؟

2 – ما علاقة المدير التنفيذي في المنشأة التعليمية «part–147» ومهامه بالنسبة للإدارة العامة للطيران المدني؟

3 – ما علاقة مدير مراقبة الجودة في المنشأة التعليمية «part–147» ومهامه بالنسبة للإدارة العامة للطيران المدني؟

4 – ما علاقة مدير الاختبارات في المنشأة التعليمية «part–147» ومهامه بالنسبة للإدارة العامة للطيران المدني؟

5 – من المعتمدون في المنشأة التعليمية الذين لهم الحق بمخاطبة الإدارة العامة للطيران المدني؟

6 – في شأن المرشحين لمناصب «المدير التنفيذي» و «مدير مراقبة الجودة» و«مدير الاختبارات»:

أ– بناء على لوائح سلامة الطيران المدني الكويتي، ما المتطلبات والنماذج اللازم تقديمها من المنشأة التعليمية لاعتماد المرشحين للمناصب المذكورة؟

ب– ما الفترة الزمنية لقبول المرشح من الإدارة العامة للطيران المدني؟

ج– بناء على لوائح سلامة الطيران المدني الكويتي، هل يتم الاعتماد أو رفض الاعتماد؟ وهل توجد فترة زمنية محددة قبل القبول؟

د– ما كيفية الرد الرسمي للإدارة العامة للطيران المدني في حال اعتماد المرشح لمنصب:

– المدير التنفيذي، هل يكون كتابيا مع اعتماد النموذج «12»؟

– مدير مراقبة الجودة، هل يكون كتابيا مع اعتماد النموذج «4»؟

– مدير الاختبارات، هل يكون كتابيا مع اعتماد النموذج «4»؟

–7 بناء على لوائح سلامة الطيران المدني الكويتي للمنشأة التعليمية المعتمدة لأكثر من «50» طالبا، هل يحق للمنشأة التعليمية مزاولة التدريب والتدريس للطلبة دون وجود مدير لمراقبة الجودة؟

8 – ما تاريخ اعتماد كلية تكنولوجيا الطيران كمركز تدريب معتمد «part–147» من الإدارة العامة للطيران المدني؟

9 – ما تاريخ اعتماد كلية تكنولوجيا الطيران لتقديم اختبارات الطيران؟ وما عدد الاختبارات التي عقدت في حرم الكلية؟

10 – ما عدد المخالفات المرصودة للكلية وتواريخها؟ وهل صُححت؟ إذا كانت الإجابة بالريجاد، ما تاريخ التصحيح؟

11 – ما أسباب تعليق اعتماد كلية تكنولوجيا الطيران لتقديم اختبارات الطيران المدني ابتداء من تاريخ المخالفة حتى التعليق؟ مع تزويدي بالمستندات المتعلقة في هذا الشأن.

12 – عدد المرات اتي مددت فيها الإدارة العامة للطيران المدني للكلية لتصحيح المخالفيتن رقم ي»7» و «11»، مع بيان أسباب التمديد في كل مرة وتزويدي بالمستندات المتعلقة في هذا الشأن.

13 – ما الدور والإجراء المناط بالإدارة العامة للطيران المدني لمتابعة الكلية لتصحيح المخالفتين المذكورتين أعلاه؟ مع تزويدي بالمستندات المتعلقة في هذا الشأن.

14 – ما موقف الإدارة العامة للطيران المدني من الاستقالات المسببة والجماعية للمرشحين المعتمدين بتاريخ 2020/5/2؟ هل أجري تحقيق مع المستقيلين وإدارة الكلية؟ وما الإجراءات المتخذة من الإدارة بحق الطرفين؟

15 – ما الهدف من طلب مدير إدارة سلامة الطيران إرجاع المديرين المستقيلين خلال اجتماع مدير عام الإدارة العامة للطيران المدني مع ممثلي الكلية؟

16 – ما أسباب عدم اعتماد «مدير مراقبة الجودة» و «مدير الاختبارات» حتى الآن مع العلم بأن جميع متطلبات الترشح للوظيفتين المذكورتين تسلمتها إدارة سلامة الطيران بتاريخ 2020/8/5 وبعد استيفاء جميع المتطلبات تمت دعوة المرشحين للمقابلة الشخصية بتاريخ 2020/8/18؟

17 – ما الهدف من طلب إدارة سلامة الطيران بتاريخ 2020/8/27 تصديق شهادة «مدير مراقبة الجودة» وعدم طلب تصديق شهادة «مدير الاختبارات» مع العلم بأن الاثنين متخرجان من البلد ذاته؟ علما أن المرشح لوظيفة «مدير مراقبة الجودة» كان يعمل مراقبا للجودة في الخطوط الوطنية للطيران وكذلك في شركة المتحدة للطيران ومقر الشركتين في دولة الكويت.

18 – ما الهدف من إرسال كتاب ملاحظات فريق التفتيش على الكلية من الإدارة العامة للطيران المدني متضمنا فترة القبول المشروط لمدير «مراقبة الجودة» و «مدير الاختبارا» من 2020/9/23 حتى 2020/10/31 وغير المنصوص عليها في لوائح الطيران المدني؟

19 – ما أسباب مخالفة إدارة سلامة الطيران للوائح سلامة الطيران المدني «kcasr–part147» والطلب من الكلية عدم السماح لمدير الاختبارات بمزاولة مهنة التدريس مع العلم بأن اللائحة تنص على امكانية السماح لمدير الاختبارات بمزاولة مهنة التدريس بالإضافة إلى منصبه كما كانت الحال عليه مع المدير السابق للكلية والمستقيل حيث كان يزاول مهنة التدريس بعلم واعتماد إدارة سلامة الطيران؟ وهل هذا الإجراء مطبق على جميع الكليات المعتمدة من الإدارة العامة للطيران المدني؟

20 – استنادا إلى مصلحة ما يزيد على «860» طالبا في الكلية، ما أسباب تأخير اجتماع رئيس الطيران المدني برئيس مجلس أمناء الكلية حيث طلبت المقابلة بصفة الاستعجال في تاريخ 2020/9/9 في حين كانت المقابلة في تاريخ 2020/10/4.

21 – من خلال المقابلة المذكورة أعلاه في تاريخ 2020/10/4 هل كان الإيعاز بأن حل جميع مشاكل الكلية يكمن في إرجاع المستقيلين الثلاثة؟

22 – هل موظفو إدارة سلامة الطيران على علم وإلمام بلوائح سلامة الطيران المدني؟

23 – ما جدوى التمديد للكلية لمدة أسبوعين من 2020/10/31 إلى 2020/11/15 لتصحيح المخالفات المرصودة عليها مع العلم أن فترة القبول المشروطة لمدير مراقبة الجودة ومدير الاختبارات قد انتهت الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرة الكلية على تصحيحها، وقد أخطرت الكلية بكتابها رقم 2020/716 المؤرخ 2020/11/12 مدير عام الإدارة العامة للطيران المدني بهذا الأمر؟

24 – ما سبب إرسال صورة ضوئية من كتاب مدير عام الإدارة العامة للطيران المدني الموجه إلى الكلية إلى طرف ثالث ليس له أي علاقة بأي من اعتمادات الطيران المدني الأمر الذي يضر بسمعة الكلية؟

25 – ما أسباب طلبات الاستقالة الجماعية في إدارة سلامة الطيران؟ مع تزويدي بصورة ضوئية منها.

26 – في شأن المدير الحالي لإدارة سلامة الطيران، يرجى تزويدي بالآتي:

أ– تاريخ تعيينه في الطيران المدني، وهل كان التعيين على بند العقود؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان تاريخ بداية العقد وانتهائه وعدد مرات التجديد له وتاريخ آخر تجديد، وصورة ضوئية من العقود والتجديد.

ب– مسماه الوظيفي السابق والإدارة التي كان يشغل فيها هذا المسمى، وصورة ضوئية من كتاب التوظيف.

ج– تاريخ تثبيته في المنصب الحالي، ومؤهلاته العلمية، وهل أجريت مفاضلة بينه وبين مرشحين آخرين؟ ومن هم المرشحون؟ يرجى تزويدي بجميع المستندات المتعلقة في هذا الشأن.

27 – كشف بأسماء موظفي إدارة سلامة الطيران وعددهم وتاريخ تعيينهم.

أسامة المناور

زكت الصيفي رئيسا وأبو صليب مقررا ورسمت خارطة طريقها

«ذوي الإعاقة» تخصيص الرقم «51314849» لاستقبال شكاوى أصحاب الهمم

■ الكثير منهم مظلومون ولم تتحقق مطالبهم وهناك أحكام قضائية صدرت لصالحهم لم تنفذ

جانب من اجتماع لجنة ذوي الإعاقة البرلمانية

عقدت لجنة شؤون ذوي الإعاقة اجتماعها أمس وزكت النائب الصيفي مبارك الصيفي رئيسا للجنة والنائب سعود ابو صليب مقررا للجنة.

وأوضح مقرر اللجنة النائب سعود أبو صليب في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الاجتماع تم خلاله وضع سلم أولويات اللجنة ورسم خارطة الطريق لعمل اللجنة.

وبين أنه تم الاتفاق على تخصيص الرقم «٥١٣١٤٨٤٩» لاستقبال شكاوى أصحاب الهمم وذوي الاحتياجات الخاصة عبر رسائل «واتس أب» ، منوها أن مدة تلقي الشكاوى أسبوعين فقط حتى تبدأ اللجنة عملها بشكل فعلي.

ولفت إلى أن الكثيرين من أصحاب الهمم مظلومون ولم تتحقق مطالبهم ولم تنفذ أحكام قضائية صدرت لصالحهم، مؤكدا أن أعضاء اللجنة سيضعون هذه الأمور نصب أعينهم ولن يقصروا تجاهها إطلاقا.

وأكد أنه سينشر رقم تلقي الشكاوى على حسابه في موقع «تويتر « وسيكون على تواصل مباشر لنقل أي جديد يتعلق بأصحاب الهمم وذوي الاحتياجات الخاصة.

لوّح باللجوء إلى استخدم أدواته الدستورية إن لم يكن هناك حل سريع

أبو صليب : من اليوم سأفتح ملف مشروع مدينة سعد العبد الله لمحاسبة المقصرين

طالب النائب سعود أبو صليب بضرورة وجود حل سريع لإنجاز مشروع مدينة جنوب سعد العبد الله محذرا من انه سيستخدم الأدوات الدستورية مالم يتم إيجاد حل وانتهاء تعطيل هذا المشروع.

وأكد أبو صليب في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه يحمل المسؤولين في وزارات البلدية والأشغال والإسكان تجاه تأخر إنجاز المشروع مشيرا إلى أنه سيبدأ من اليوم فتح ملف المشروع لمحاسبة المقصرين. واستغرب أبو صليب تعطل مشروع يضم أكثر من ٥ آلاف وحدة سكنية يستفيد منها أكثر من ٣٠ ألف مواطن لمجرد أن إحدى الشركات ترفض الخروج من الموقع.

وقال أبو صليب «قلتها في حملتي الانتخابية بأني اتوق شوقا لاستخدام أدواتي الدستورية وأرى أنه حان الوقت لاستخدام أدواتي الدستورية ويجب ان يكون هناك حل سريع لمدينة جنوب سعد العبدالله».

كما طالب المسؤولين بتفسير كيفية التعذر بوجود ندرة في الأراضي السكنية بينما لدينا ٩٢ بالمئة من مساحة الكويت أرض فضاء، لافتا إلى أن الطلبات الإسكانية تجاوزت ١١٦ ألف طلب.

تتمات

الخارجية

ربيع العدساني ، أنه تم تحديد مصير 13 شهيدا من الأسرى والمفقودين وذلك بالتعرف على هوياتهم ، من خلال استمرار عملية الاستعراف بالتحليل الجيني للبصمة الوراثية الذي تقوم به الإدارة العامة للأدلة الجنائية بوزارة الداخلية في الكويت ،على الرفات التي تم جلبها من العراق ، لينضموا الى قائمة شهداء الكويت ممن سبق أن تم الإعلان عن التعرف على رفاتهم وهم :

1 – الشهيد بدر حسين مراد الكندري
2 – الشهيد سليمان كاظم قاطع علي طاهر
3 – الشهيد طارق محمد أحمد عبدالله الياقوت
4 – الشهيد عبدالرحمن عبدالعزيز عبدالله الشويماني
5 – الشهيد عبدالمهدي عبدالحميد محمد معرفي بهبهاني
6 – الشهيد عيسى محمد زمان محمد
7 – الشهيد كامل عبدالرحمن محمد ناصر الفايز
8 – الشهيد محمد سعد مسعود الأحمد
9 – الشهيد محمد صالح محمد سليمان المهيني
10 – الشهيد مسفر شبيب محمد الدوسري
11 – الشهيد مهدي حبيب علي زيد البلوشي
12 –الشهيد مصطفى حسين أحمد محمد القطان
13 – الشهيد يوسف زيد زامل سعود الزامل

وقال العدساني إن هؤلاء الأسرى كانوا قد اعتقلوا أثناء الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت عام 1990 ، وقد تم جلب رفاتهم من العراق ضمن رفات الشهداء التى سبق الاعلان عن الاستعراف عليها في شهر نوفمبر الماضي.

وذكر أن ذلك تم بعد جهود مكثفة تم التوصل من خلالها إلى معلومات تتعلق بموقعي دفن في العراق ، وتقديم هذه المعلومات إلى اللجنة الفرعية الفنية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية ، التي قررت فحص الموقعين من جانب الفريق الفني العراقي ، بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وتم العثور على رفات هؤلاء الأسرى. وأكد أن وزارة الخارجية قامت بإبلاغ ذوي هؤلاء الأسرى ، فور انتهاء عملية الفحص الجيني بنتائج الاستعراف والإجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن ، مشيرا إلى أن الوزارة حريصة على إبلاغ ذوي الأسرى عن أي معلومات أو بيانات تتوفر بشأن أسراهم باعتبار أن ذلك حقا إنسانيا وقانونيا لهم.

وأفاد أن بطولة هؤلاء الشهداء عكست الروح الوطنية التي يتسم بها أبناء الكويت ، حيث ضحى هؤلاء الشهداء بحياتهم ودافعوا بشرف عن ارض الكويت ونالوا شرف الشهادة ، فسجلوا أسماءهم بحروف من نور في سجل البطولة والفداء.

وأشاد العدساني بجهود الإدارة العامة للأدلة الجنائية بوزارة الداخلية التي تقوم بعملية الاستعراف وتحديد مصير الأسرى ، موجها الشكر لهذه الإدارة التي تمارس عملها في التعرف على تلك الرفات ، في ظروف فنية صعبة تتعلق بحالتها بعد مرور سنوات طويلة على عمليات الدفن في العراق .

وأكد استمرار عمليات الاستعراف على الرفات التي سبق جلبها من العراق والإعلان عن هوية من يتم الاستعراف على رفاته.

كما وجه العدساني الشكر للسلطات العراقية ولأعضاء اللجنتين الثلاثية والفرعية الفنية وإلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة الأمم المتحدة ، لمساعدة العراق «يونامي» لجهودهم المبذولة من خلال اعمال اللجنة الثلاثية والفرعية الفنية والتي ساهمت في تحديد مصير هؤلاء الأسرى.

وأعرب عن أمله فى انتهاء هذه المأساة الإنسانية ، مؤكدا استمرار دولة الكويت في جهودها ، من أجل تحديد مصير جميع الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

التشريعية

انتهت فعليا من 7 اقتراحات بقوانين بتعديل قانون الرعاية السكنية، يتعلق بإعفاء الورثة من الأقساط المتعلقة بالقرض الاسكاني حال وفاة المقترض شريطة ألا يكون مالكا لعقار آخر.

وأكد أنه بشأن الاقتراح المتعلق بتوفير قسيمة لمن قام ببيع بيته وسدد كامل قيمة القرض الممنوح له ، فوفقا للمقترح له ان يتقدم بطلب وتلتزم الرعاية السكنية بتوفير قسيمة له.

وأشار العنزي إلى أن هناك اقتراحاً مهماً ، بشأن صرف قرض اسكاني اضافي للذين يتمتعون بالرعاية السكنية من أصحاب المساكن التي لا تزيد مساحتها على 400 م من اجل التوسعة والترميم.

وبين أن هناك اقتراحاً مهما ايضا تم تحويله إلى اللجنة المختصة ، يتعلق بضرورة بدء البنيان بعد 3 سنوات منذ تسلم الشخص للقسيمة ، والا تسحب القسيمة من قبل الرعاية السكنية.

أضاف أن المقترح يعالج هذه الفترة غير الكافية لأن العائق قد يكون خارجا عن إرادة صاحب القسيمة ، مثل عدم توافر المادة او التأخر من قبل المكتب الهندسي ، والكثير من الأسباب التي تحول حول عدم امكانية البناء خلال 3 سنوات ، موضحا ان «الاقتراح يقضي بزيادة هذه الفترة من 3 سنوات الى 6 سنوات ، بحيث لا يتم سحب القسيمة من المواطن الكويتي واسرته».

وأوضح أن اللجنة انتهت من مناقشة ما يخص اقتراح تكويت الوظائف العامة ، والذي يقضي بألا يتم تعيين الأجنبي إلا في حالة الاعلان عن وظيفة شاغرة وعدم تقدم اي كويتي لهذه الوظيفة.

وقال العنزي إن هناك اقتراحين بقانون مهمين تم تحويلهما إلى اللجنة المختصة بشأن انشاء مدينة طبية كاملة بجميع الاختصاصات ، حيث سيحول دون اللجوء للعلاج بالخارج، متمنياً أن تنتهي اللجنة المختصة منهما كي يتم التصويت عليهما بالمجلس. وأشار إلى أن هناك اقتراحاً بإنشاء الهيئة العامة للطاقة البديلة، مؤكداً أن كل الدول المتقدمة تنحو إلى هذا الاتجاه وأن الكويت متأخرة في هذا المجال وليس لديها تنظيم للطاقة البديلة.

وأكد أن هذا الاقتراح مهم جدا من أجل مسايرة الدول المتقدمة في هذا الجانب، متمنياً الانتهاء منه سريعا واحالته.

ولفت العنزي إلى أن اللجنة سوف تعقد اجتماعها المقبل يوم الاحد المقبل ، مشيراً إلى أنه تم توجيه الدعوة إلى وزير العدل د. نواف الياسين ، للوقوف على رأي الوزارة في الاستطلاعات التي قدمت من قبل اللجنة حول العديد من القضايا حيث تم تحديد فترة اسبوعين للرد عليها، ولم تصل إلى اللجنة الردود.

من جانب آخر أعلن العنزي عن تقدمه باقتراحين بقانونين بشأن ضوابط المنح والقروض والمساعدات الخارجية، وتعديل بعض أحكام قانون إدارة التحقيقات في وزارة الداخلية

وعن اقتراحه الأول أكد العنزي ضرورة أن تكون هناك ضوابط لهذه القروض والمنح والهبات ، وان يكون هناك ضابط اهم وهو موافقة مجلس الأمة باعتبارها اموالا عامة.

وقال إن الاقتراح الآخر بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 53 لسنة 2001 بشأن الادارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية، لأن القانون الحالي أصبح قديما وأن هناك امورا مستحقة بشأن تشكيل هذه الادارة ومخصصات العاملين بها. وأكد أن هذا المقترح سيعالج الكثير من المتطلبات لهذه الإدارة المهمة والحيوية لهذا البلد، وأن كلفته المالية على الدولة ممكنة وقابلة للتطبيق والكثير من منتسبي الإدارة العامة للتحقيقات ينتظرونه وهو تعديل مستحق.

التربية

الحالي بكل المدارس.

وجدد المقصيد التأكيد على حرص الوزارة على سلامة وصحة ومستقبل المتعلمين ، واتخاذ القرارات التي تصب في صالح الطالب والعملية التعليمية برمتها ، متمنيا التوفيق والسداد للجميع.

وذكر أنه تم خلال الاجتماع مع مسؤولي الوزارة تناول عدة مقترحات خاصة بطريقة تقييم الطلبة «وجميعها محل نظر» ، موضحا أنه سيتم رفعها إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور علي المضف لاتخاذ القرار النهائي بعد دراستها بشكل كامل.

حضر الاجتماع الوكيل المساعد للتعليم العام أسامة السلطان والوكيل المساعد للتعليم الخاص الدكتور عبدالمحسن الحويلة ورئيس جمعية المعلمين مطيع العجمي ومدير عام منطقة الأحمدي التعليمية منصور الديحاني ومدير إدارة نظم المعلومات بالإنابة ضيدان العجمي وعدد من المراقبين وموجهي العموم.

الصحة

وجدد الدعوة الى المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة ، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

المعلومات المدنية

اطلاق نسخة «كويت فايندر» الجديدة جاءت بناء على طلب قاعدة المستخدمين الواسعة للتطبيق ، واهتماما بملاحظاتهم وطلباتهم ، مشيرا إلى فريق متكامل لمتابعة ومراجعة الملاحظات بشكل يومي.

أضاف العسعوسي انه نظرا للاستخدام المتزايد لبرنامج «كويت فايندر» على الأجهزة المكتبية ، فقد ارتأت الهيئة ان تقدم نسخة جديدة تماما من البرنامج والتي تم تطويرها بأحدث اللغات البرمجية ، مع مراعاة الجوانب الأمنية وأفضل الممارسات في تطوير التطبيق بالشكل الذي يتيح للمستخدم تجربة سلسة ومريحة عند الاستخدام.

الموزري

ونهجا جديدا يواكب متطلبات الشعب ومقتضيات العملية التنموية الشاملة.

وقال شعيب «إن هناك 3 قضايا مهمة يجب أن يعلمها الشعب الكويتي ، وإنه سيوضح الحقائق حول كل ما يدور، معتبراً أن الحقيقة قد تغضب البعض إلا انها أمانة حملها إياه الشعب الكويتي أمام الله ومسؤول عنها». وأوضح أنه بالنسبة للقضية الأولى فإن ما يجري الآن «استمرار لعملية المساومة التي تمت خلال مجلس ٢٠١٦ على قضية العفو ، والمماطلة من شهر لآخر الشهر حتى انقضت الأربع سنوات ولم يتم العفو». وطالب الحكومة أو أي طرف آخر « بالتوقف عن هذه المساومات، ورفع هذا القانون من اللجنة التشريعية إلى المجلس ، ويتم التعامل معه وفقا للمادة ٧٥ من الدستور ويرفع هذا القانون لسمو الأمير وسموه يتعامل مع هذا القانون وفقا للمواد ٦٥ و٦٦ و٧٥ من الدستور، وأيضا نتعامل مع هذا القانون وفقا للمادة ٦٦» مضيفا « على النواب اتخاذ إجراءاتهم الدستورية والقرار لسمو الأمير».

واعتبر أن استمرار المساومات « ضياع لقضية العفو وابتزاز للنواب ويؤثر على جميع القضايا الأخرى»، مؤكداً أن «الحل الوحيد هو اتباع الطرق الدستورية للعفو».

وأكد ان «وجود إخواننا وأبنائنا خارج الكويت غير مقبول ونطالب بالعفو عنهم، لافتاً إلى أن الحكومة في السنوات السابقة جلست مع حكومة العراق وحكومات دول اتخذت موقفا مساندا للغزو العراقي للكويت»، متسائلا « كيف للحكومة ان تتسامح مع هذه الدول ولا تريد المصالحة مع أبناء شعبها؟». وفي قضية أخرى قال الموزري إن «الحكومة استمرت على سلوكياتها ، بمقابلة الإرادة الشعبية التي أفرزتها الصناديق بسوء تشكيل وزاري وعودة بعض الوزراء».

واعتبر الموزري أن «الضربة الثانية للإرادة الشعبية هي البيان السيئ الذي عبرت فيه الحكومة عن ارتياحها لما دار في الجلسة الافتتاحية، مضيفا «إن هذا يؤكد أن الحكومة لم تكن محايدة ولم تحترم الإرادة الشعبية». وقال إنه «بعد هاتين القضيتين بدأت الحكومة تكرر مع المجلس الحالي سيناريو مجلس ٢٠١٦ ، فتوجه وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح في بداية المجلس الحالي إلى بعض الأعضاء وقال لهم سنصدر العفو الخاص الأسبوع المقبل، وبعد أسبوع توفي الشيخ ناصر صباح الأحمد رحمه الله فتعذروا بهذا العذر وقالوا الأسبوع التالي سنصدر العفو الخاص».

أضاف «إن هذه الحكاية وهذا السيناريو سيستمران طوال هذا المجلس إذا لم يقم أعضاء المجلس بدورهم الحقيقي».

وفيما يخص تعيين سمو رئيس مجلس الوزراء، قال الموزري إنه يتحدث عن رأيه هو ، وإنه سيتعامل مع هذا التعيين او إعادة سمو الشيخ صباح الخالد وفقاً للنص الدستوري.

وأكد أن «سمو الأمير يستخدم صلاحياته الدستورية وايضا النواب يستخدمون صلاحياتهم الدستورية، وان رئيس الوزراء الجديد يجب ان يكون قادرا على معالجة المشاكل والقضاء على الفساد واتخاذ القرار، وصاحب نهج غير إصلاحي».

وقال إن « رئيس الوزراء المقبل يجب ان يعالج المشاكل كافة ، التي نتجت عن النهج السابق في كل الحكومات السابقة، ومعالجة القوانين والموافقة عليها أو إلغائها او بالتعديل عليها مثل قوانين الجرائم الإلكترونية والمرئي والمسموع والانتخاب والمحكمة الإدارية وايضا القوانين الشعبية الأخرى».

أضاف «إن على رئيس الوزراء الجديد اتخاذ الاجراءات الحاسمة لمحاسبه كل فاسد ، ووقف فساد التعيين الاداري ووقف نهب الدولة ، ومعالجة الازمة الإسكانية واصلاح الخلل في ميزانية الدولة خاصه مع ادعاء الحكومة بوجود عجز». وأشار إلى أن «الحكومة تدعي وجود عجز ، وأن الكويت تنهب بالمليارات ، وإنه بعودة تلك المليارات فإن الدولة لن تعاني من العجز»، متسائلاً ايهما أحق في انكم تتناسون كل ما نهب من اموال ، أم تفكرون في فرض ضريبة على الشعب.

وقال الموزري إن رسالته الأخيرة يوجهها إلى الأسرة الحاكمة ويستثني منها سمو الأمير، متسائلاً هل أنتم راضون بما يحدث في الدولة ، وتتحالفون مع مجموعة ضد الشعب الكويتي؟

وأوضح أن «اتفاق آبائنا واجدادنا على ان الإدارة للأسرة وفقا للنصوص الدستورية الواضحة، فالشعب الذي تحالف معكم في كل الأزمات تخليتم عنه في كل الأوقات ، ووصل البلد الى هذا السوء والمآسي يعيشها كل شخص كويتي ، ما عدا ٥٪ يتمتعون بثروات البلد كأنها ملك لهم».

أمريكا

نفسه الذي ينتمي إليه ترامب .

فقد طلبت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي، من زملائها الديمقراطيين في المجلس الاستعداد للعودة إلى واشنطن هذا الأسبوع، فيما يواجه ترامب الذي أغلق موقع «تويتر» حسابه الشخصي ونبذه عدد من المسؤولين الجمهوريين، مسعى جديدا من الديمقراطيين لعزله بعدما تم اقتحام مبنى الكونغرس من قبل أنصاره ومؤيديه.

وفي الوقت نفسه نائبه مايك بنس، الذي يمكن أن يكون له دور حاسم في تسريع عزل ترامب من المنصب والقضاء نهائيا على أي آمال قد تكون لديه بالترشح مجدداً للمنصب الرئاسي.

وفي هذا الصدد، نقل موقع شبكة «سي أن أن» عن مصدر مقرب من بنس قوله إن الأخير لا يستبعد إمكانية تطبيق التعديل الـ25 في الدستور الأميركي، موضحا أنه يفضل الاحتفاظ بهذا الخيار للجوء إليه في حال أصبح ترامب أقل توازناً عقلياً. ويتيح التعديل الـ 25 لبنس وأغلبية أعضاء الحكومة إعلان الرئيس غير مؤهل للحكم، ليصبح هو القائم بأعمال الرئيس الأميركي. وقالت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، الخميس، إن المجلس لن يضطر لمباشرة إجراءات العزل إذا قام بنس رفقة أعضاء الحكومة بتنحية ترامب.

من جهتها قالت بيلوسي، في رسالة إلى الأعضاء الديمقراطيين، نشرت أمس السبت، بحسب ما نقل موقع صحيفة «ذا هيل» The Hill: «سنواصل الاجتماعات مع الأعضاء وخبراء الدستور وغيرهم»، بعد أن تلقت تعليقات حول كيفية الرد على أعمال شغب يوم الأربعاء، مضيفة: «أحثكم على أن تكونوا على استعداد للعودة إلى واشنطن هذا الأسبوع».

وذكرت بيلوسي في الرسالة أن النواب أقسموا اليمين للدفاع عن الديمقراطية. وكتبت: «لهذا السبب، من الضروري للغاية محاسبة أولئك الذين ارتكبوا الاعتداء على ديمقراطيتنا. يجب أن يكون هناك اعتراف بأن هذا التدنيس كان بتحريض من الرئيس».

وختمت بيلوسي بالقول: «مما سمعته من الأعضاء والجمهور، من الواضح مرة أخرى أن مهمتنا إنقاذ ديمقراطيتنا».

العراق

بالدخول إلى الساحة في وقت سابق الأحد بعد صدامات مع المحتجين، مبينة أن المتظاهرين سيطروا، مساء أمس الأحد، على الساحة مجددا بعد وصول أعداد كبيرة منهم من مختلف مناطق ذي قار إلى الساحة، ما دفع قوات الأمن للانسحاب. ولفتت إلى قيام متظاهرين بحرق إطارات السيارات في عدد من شوارع الناصرية، موضحة أن المتظاهرين أكدوا أن وتيرة الاحتجاجات السلمية ستتصاعد، ما لم تستجب السلطات العراقية وتقوم بإطلاق سراح الناشطين في التظاهرات الذين يتعرضون إلى حملة اعتقالات من قبل قوات الأمن منذ مساء الخميس الماضي. وكان المتظاهرون قد سيطروا على ساحة الحبوبي أمس السبت، قبل أن تقوم قوة عراقية بالدخول إلى الساحة في وقت سابق الأحد بعد صدامات مع المحتجين

وأكدت المصادر أن المتظاهرين طالبوا أيضا بمحاكمة قتلة المتظاهرين، ومحاسبة المسؤولين والضباط الذين شاركوا في قمع تظاهرات ذي قار.

وشهدت المناطق المحيطة بساحة الحبوبي صدامات نتيجة إطلاق قوات مكافحة الشغب النار والغاز المسيل للدموع في محاولة للسيطرة على الساحة.